الندوة الإقليمية (المسائل الأخلاقية في مجالات النشر العلمي) في الكويت توصي بـ:

تبسيط العلوم ونشرها في وسائل الإعلام وإيجاد دوريات علمية على الانترنت

العلم هو عنصر تفوق الدول وسيادتها ويجب رصد جوائز قيمة للبحوث التي تخدم عملية التنمية

أوصت الندوة الإقليمية (المسائل الأخلاقية في مجالات النشر العلمي) التي أقيمت في دولة الكويت على أهمية تعزيز بناء قدرات الأطر الإعلامية المتخصصة في مجال النشر وتبسيط العلوم ونشرها في وسائل الإعلام و دعت الندوة القائمين على تحرير الدوريات العلمية بإيجاد صفحة خاصة لكل دورية على صفحة المعلومات الدولية (الانترنت) بما يمكن الباحثين والمهتمين الحصول على ملخص البحث والبحث الكامل بيسر وسهولة.

وأوصت الندوة التي نظمتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - ايسيسكو - بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية واللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة بتشجيع الباحثين العرب والمسلمين برصد جوائز قيمة على بحوثهم الأصلية التي تخدم عملية التنمية والعمل على توظيف نتائج البحث العلمي في خدمة قضايا التنمية الشاملة . و تعزيز دور مؤسسات المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية في مجال أخلاقيات البحث العلمي والنشر .

تقرير / عارف الأتام

وحثت الندوة التي قدمت فيها خمس عشرة ورقة بحثية نشرت دنيا الإعلام الأسبوع المنصرم نصفها في الحلقة الأولى واليوم تنشر ما تبقى على ضرورة نشر أعمال الندوة في كتاب خاص نظرا لأهمية أوراق العمل وإيجاد دليل إرشادي حول أخلاقيات النشر للعلوم الكونية والإنسانية للتعريف بمبادئ الأمانة العلمية والشروط الواجب توافرها في المراجع والمحرر وكل ما يحول دون الانتحال والسرقة ,ووضع أسس التحكيم الالكتروني وإجراءاته.

وهدفت الندوة التي شارك فيها ٣٠ من أخصائيي الأخلاقيات والباحثين والأكاديميين إلى البحث في المسائل والمشكلات الأخلاقية التي تنشأ عندما ينشر العلماء والباحثون نتائج أبحاثهم العلمية في الدوريات العلمية والمطبوعات الأكاديمية والانترنت والصحف ووسائل الإعلام ,وفهم الموضوعات الأخلاقية والقانونية المتعلقة بالملكية الفكرية ,وبحث العلماء على السعي إلى تخصيص التقدير والمكافآت العلمية طبقا لمعيار العدالة والموضوعية.

وأكد المشاركون على أهمية الجوانب الأخلاقية في الإعلام العلمي ,والسعي نحو توسيع دائرة الدين لتقنين النشر العلمي تليها دائرة الأخلاق ومن ثم القانون, متسائلين حول كيفية التعامل مع مخالفات النشر العلمي ,ومن هي الجهة المختصة التي يرجع الأمر إليها في التحكيم ,وعن كيفية معالجة النشر العلمي من خلال التعليم مع وجوب ربط التعليم بأخلاقيات النشر العلمي, كما أكد الباحثون على ضرورة تشكيل لجان أخلاقية لقياس جوانب النشر العلمي قبل إرساله للنشر . كما طالبوا الجامعات العربية بضرورة قبول نسبة معينة في النشر العلمي في المجلات المحلية وطالب الباحثون بضرورة دعم التنسيق بين المراكز البحثية والجامعات ,وضرورة توزيع كافة المجالات والمنشورات الصادرة في أي بلد عربي إلى كافة البلدان العربية ,وذلك للإطلاع والعلم.

الندوة توصي بوجوب ربط التعليم بأخلاقيات النشر العلمي والتعريف بمبادئ الأمانة العلمية

وأكد الباحثون على أن الإعلام العلمي ضئيل بسبب عدم توافر المستثمرين في هذا القطاع ,وغياب دور الوزارات ,كما حذر الباحثون من تحويل الإعلام العلمي إلى دعاية ومكاسب لشركات أو أفراد كما تم التطرق إلى الثقافة العلمية للناشئين مع ضرورة إدخال الثقافة العلمية في عمر مبكر للمناهج الدراسية ,وطرح تساؤل حول دور مؤسسات المجتمع المحلي في إدخال الثقافة العلمية بالإضافة إلى دور الشباب في البحث والنشر العلمي.

الباحث تحت ضغط

اما "معايير تحكيم وتقييم المنشور أو البحث العلمي" فهو عنوان ورقة الدكتور مازن زكريا كردي من لبنان والذي تطرق حول أهمية البحث العلمي تكمن في نشر النتائج في مجالات عالية ومحكمة فالكثير في الجامعات في العالم تقيم على عدد الأبحاث الصادرة من قبل باحثيها سنويا وفي معظم الأوقات يتم تجديد العقد الموقع بين الأستاذ والجامعة شرط أن ينشر الأستاذ عدد لا يقل عن منشورة سنويا وكذالك الحال عند الترقية أكاديميا

ويضيف كردي : كل ما تقدم أعلاه يتم وضع الباحث تحت ضغط كبير يجعله في بعض الأحيان التقاضي عن الأخلاقيات في إجراء البحث والنشر ويجبره إلى تجزئة بحث ونشره على مراحل مما يفقد البحث هدف العلمي (فالنوعية أهم من الكمية في مجال النشر العلمي) ,وهنا يكمن دور المقيم الذي يقوم بدراسة البحث درسا معمقا وإبداء الرأي بالنشر أو عدمه ,لكنه أيضا على المقيم نبع أخلاقيات عامة في طريقة تنبيهيه : في هذه الورقة سيتم مناقشة بعض الحالات التي يجب على المقيم بغض درس البحث المقدم وعلي سبيل المثال عندما يكون البحث عائد إلى زميل له في المؤسسة الأكاديمية او خارجها ,عندما يكون البحث خارج اختصاص المقيم أو في بعض الحالات الخاصة عندما يكون البحث مشابه لدرجة كبيرة للأبحاث التي يجريها المقيم في مختبره

وكذلك سيتم مناقشة عامل الوقت الذي يجب على المقيم التقي دبه لكتابة تقريره وطريقة كتابة التقرير الذي يتوجه به المقيم للباحث فيجب على أي حال عدم التجريح في الباحث وعمله بل أظهار للباحث نقاط الضعف والقوة في عمله وما يجب عليه فعله للرفع في المنشورة إلى المستوى المفروض من المجلة للنشر ومن أخلاقيات التحكيم للنشر العلمي عدم استفادة المقيم لأي مضمون من البحث قبل نشره والمحافظة على السرية التامة وعدم الإفصاح عن مضمون البحث لأي كان.

حول ما يجب على المحكم التركيز عليها حتى يكون التقييم موضوعيا ومفيدا كانت ورقة الدكتور نبيل البشير من الأردن "آليات تقييم وتحكيم ورقة البحث العلمي" وتبين الورقة صفات وواجبات المحكم على أن يكون عادلاً وموضوعيا وجديا ويكون قراره واضحا وحاسما وان يكون مبررا ,وكذلك يكتب تقريره بصورة واضحة لا لبس بها ,وبينت هذه الورقة أنواع التقييم منها الحقيقي ,غير الحقيقي ومختلط الإشارات والتقييم ذو الأجندة الخاصة .

تنمية المجتمعات والرقي

"النشر العلمي والإعلام (السعودية نموذجا)" ورقة قدمها الدكتور عبد الرشيد بن عبدالعزيز من السعودية تناولت أهمية النشر العلمي كأساس للتقدم والتنمية ، كما ركزت على دور الإعلام في التعريف بالبحوث العلمية وذلك بإتباع مختلف الوسائل مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف الورقية والالكترونية والمنتديات المتخصصة مع الانترنت إضافة إلى نشاطات إعلامية أخرى مثل تنظيم ندوة أو محاضرة عن موضوع البحث المنشور على شكل كتاب أو مقالة في احد الدوريات العشر التي يصدرها التي يصدرها مركز النشر العلمي في الجامعة ودعت الورقة إلى توفير كافة التسهيلات للتواصل مع وسائل الإعلام مع وسائل الإعلام وإقامة علاقات وجسور تعاون لتتحقق الفائدة كما من البحوث كما ينبغي .

اما الدكتور نبيل الجولاني فتمحورت ورقته حول "أخلاقيات البحث وحقوق الملكية الفكرية والنشر في البحوث التطبيقية" التي هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أخلاقيات البحث وحقوق الملكية الفكرية والنشر في البحوث التطبيقية. وقد تم أتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات في هذا المجال ، وعرض الأفكار وتحليلها والتعليق عليه ، كما تم عرض حالات واقعية لمشاكل أخلاقية في البحث العلمي والمهن التطبيقية.

وقد تبين أن أخلاقيات البحث العلمي هي مسألة مرتبطة أساسا بأهداف البحث العلمي والتي هي في الأصل تنمية المجتمعات والرقي بها ، ولكن عندما انحرفت أهداف البحث العلمي عن الهدف الحقيقي بدأت تظهر التجاوزات غير الأخلاقية سواء في البحوث أو المهن التطبيقية. وقد تبين أن هذه القضية قد تجاوزت الأفراد والباحثين لتشمل في حالات عديدة مؤسسات البحث العلمي والشركات والحكومات والدول ، وتحديداً عندما يتعلق الأمر في البحوث التطبيقية الخاصة بالذرة والإستنساخ وعلم الجينات وتطوير عقاقير لبعض الأمراض المستعصية.

وأكد الجولاني الحاجة الماسة لإرساء ضوابط وأسس أخلاقية للبحث العلمي التطبيقي متفق عليها عالميا، ولا بد من وضع لجان إقليمية ودولية للتحقق من مصداقية البحوث العلمية التطبيقية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية والنشر.

يظهر على استحياء!

حول أهمية الإعلام العلمي ودوره في النشر العلمي والثقافة العلمية وتبسيط العلوم كانت ورقة دولة السيد عبد ربه سليم من مصر بعنوان "النشر العلمي ووسائل الإعلام (مصر نموذجاً)" حيث تؤكد أن واقع الإعلام في الدول المتقدمة المنتجة للعلم تعيش ازدهاراً في نوعية عدد المطبوعات والبرامج العلمية التي تهدف لتنمية الوعي العلمي لدى أفراد المجتمع كما نجد أن العناية بالبرامج العلمية تشغل حيز كبير في تفكير أفراد ومؤسسات المجتمع لإدراكهم لدور وأهمية الانجازات العلمية والتكنولوجية .

وتردف دولة: إذا نظرنا إلى واقع العالم العربي تبين لنا إن العلم يظهر على استحياء في وسائل الإعلام ولم ينجح في أداء دوره المنشود في نشر الوعي العلمي بين عامة الشعب.

و قد يرجع ذلك إلى غياب المناخ العلمي العام الذي يساعد على استيعاب مفاهيم العلم والتكنولوجيا الحديثة ولذلك أصبح هناك ضرورة لتغيير نظرة مجتمعاتنا العربية للعلم وتنشئة مواطن يمارس التفكير العلمي في جميع مجالات حياته اليومية ويدرك أن الانجازات العلمية ليست ترفاً ولن يتم ذلك الأمن خلال إعلام علمي لا يقوم فحسب بنقل وعرض أخبار العلم والتكنولوجيا وإنما يجب أن يساعد على فهم طبيعة العلم وأهميته وحثهم على المشاركة الايجابية في اتخاذ القرارات وبخاصة المشكلات والقضايا التي يلعب فيها العلم والتكنولوجيا الدور الأساسي.

كما أن هناك ضرورة للتعاون بين العلماء والإعلاميين للتعرف على كيفية معالجة المواضيع في وسائل الإعلام وكيفية معالجة المواضيع العلمية في وسائل الإعلام وكيفية توصيلها بأسلوب سهل ومبسط ومن اجل هذا كان للإعلام العلمي متطلبات ودور ومازالت برامج التلفزيون تحتاج إلى جهد كبير حتى تصل إلى دورها المنشود تجاه نشر الثقافة العلمية في الجمهور المصري.

التربية العلمية

أ.د. خديجة روزي قشقري تناولت في ورقتها "معايير السلوك الاخلاقي في النشر العلمي"

القيم الأخلاقية في البحث العلمي، اهتمام المتخصصين والباحثين في معظم الحقول العلمية والمهنية، لذلك فلقد أصبح من الأهمية بمكان وضع الضوابط والمعايير والآليات لحماية الملكية الفكرية والاختراعات والنظريات البحثية لما تمثله من أهمية وقيم معرفية تُعد بمثابة ميثاق يجب أن يلتزم به أفراد المجتمع العلمي من المتخصصين والمهنيين بمختلف شرائحهم، كما تلتزم بها المؤسسات والجمعيات العلمية المختلفة وذلك حفاظاً على شرف العلم وأخلاقيات المهنة.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم تنمية ثقافة حماية الملكية الفكرية تأكيداً لأهمية التمسك بالسلوك الأخلاقي في النشر العلمي، كما تهدف إلى توضيح الأنظمة والمعايير والواجبات والحقوق والمحظورات التي يجب التقيد بها في مجال النشر العلمي.

و أشارت الدراسة إلى أن التربية المنهجية التي تأخذ هذا الأمر في الاعتبار تقود إلى السلوك العلمي الأخلاقي للجمعيات والمجتمعات كما تعمل على تكوين مجتمع معرفي يتميز بالأمانة العلمية ويحترم المعايير الأخلاقية المهنية،كما يساعد على تنمية ثقافة المسائل الأخلاقية. ومن الأهمية بمكان أن تبدأ هذه التربية المنهجية منذ المراحل التعليمية الأولى بحيث تشكل مرجعية ثقافية للمواطن وسندا قانونيا تستقي منه الدول الأنظمة والقوانين، إضافة إلى كونها معطيات قيمة في الأخلاق والعلم ترتبط ارتباطاً وثيقا بالحياة، وهذا ما أكدت عليه الإصدارات الاحترافية الناتجة من توصيات المؤتمرات واللقاءات العلمية والتجارب الناجحة في تطبيق حقوق الملكية الفكرية فضلاً عن ما أثبتته البحوث والدراسات المنشورة وفقاً لمعايير السلوك الأخلاقي التي تجمع بين الأمانة العلمية والثقافة وآليات النشر الالكتروني

تساؤل حول دور مؤسسات المجتمع المحلي في إدخال الثقافة العلمية بالإضافة إلى دور الشباب في البحث والنشر العلمي

إشاعة البحوث

"الحماية القانونية للملكية الفكرية" هي عنوان ورقة الدكتور جعفر عبد السلام من مصر ويبرز البحث الضوابط الرئيسية التي تحكم العمل البحثي خاصة في الجامعات باعتبارها الهيئات الرئيسية التي تقوم بالبحث العلمي مستعرضا الضوابط المعمول بها في الاتحاد الأوروبي لنشر البحث العلمي وهي التي وردت في وثيقة الجامعات والتي صدرت من جامعة بولونيا وهي: حرية البحث العلمي وأن يكون البحث العلمي في خدمة المجتمع وأن يكون البحث العلمي منتشرا بين رجال العلم وإذا كانت هذه الضوابط تكفل إشاعة البحوث العلمية بكافة المجتمعات فإن الجزء الثاني من البحث يهتم بإبراز الضوابط المحققة للتحقيق بين مصلحة العلم والنشر ومصلحة المجتمع وحمايته من النشر الضار ,وقد اخذ الدستور والتشريع المصري كنموذج لهذه الضوابط.

الأمانة العلمية

فيما ورقة "الاقتباس وحقوق الملكية" كانت للدكتور عبد العزيز صالح من مصر الذي أوضح أن الباحثين في المراكز البحثية بالمنطقة على دراية معقولة بإمكانية حماية ما يتوصلون إليه من اختراعات بالحصول على براءة اختراع. غير أن العديد منهم قد لا تكون لديه الدراية الكافية بكافة الجوانب القانونية لبراءة الاختراع والتوازن بين الحقوق والواجبات لتحقيق المنفعة المشتركة بين أصحاب براءات الاختراع وحقوق الصالح العام والمجتمع.

ويذهب عبدالعزيز في ورقته إلى ضرورة تنظيم كافة الأنشطة لتعريف الباحثين بحقوقهم في حماية مخترعاتهم بالحصول على براءة اختراع، والمعرفة الكاملة لحقوق المصلحة العامة من الاستفادة من تلك المخترعات عند الضرورة. من ناحية أخرى، تشير المعطيات العملية إلى أن الباحثين ليسوا على دراية كاملة بالجوانب القانونية لحماية حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها.

ويتمثل ذلك في أمرين: الأمر الأول هو أن الباحثين في الجامعات ومراكز البحوث ليس لديهم القدر الكافي من المعلومات لحماية حقوقهم كمؤلفين خاصة فى الكليات العملية. ولذلك فإنه من المهم أن تنظم ندوات لتعريف الباحثين بالوسائل التي تحمى حقوقهم كمؤلفين والأمر الثاني هو أن الباحثين قد يقومون بأعمال فيها تعدى على حقوق المؤلف دون معرفة فيما إذا كان ذلك مسموح به قانوناً أم لا.

ومثال ذلك تصوير البحوث وأجزاء من الكتب وتوزيعها. ولذلك فإنه من الضروري تعريف الباحثين بالقانون الوطني لحماية حقوق المؤلف، خاصة تلك البنود المتعلقة بالاستثناءات التي تسمح باستخدام وتصوير أجزاء من البحوث المنشورة والكتب دون أن يكون في ذلك إخلال بحقوق المؤلف ويتناول الموضوع الأخير ضرورة التزام الباحث بالأمانة العلمية وعدم الوقوع فى جريمة الإنتحال.

وقد يقع الباحث في هذا الجرم عن غير قصد لعدم درايته بأصول الاستشهاد بما تتضمنه البحوث المنشورة ومن ثم تأتي أهمية القيام بالأنشطة اللازمة لنشر ثقافة الأمانة العلمية وعدم الانتحال. ولابد أن يبدأ ذلك من مراحل التعليم الثانوي والجامعي.

مشكلات النشر

الدكتور حسن بو عائشة من السودان قدم ورقة بعنوان "حقوق وواجبات المؤلف" الذي شدد على أهمية إنشاء جهة عربية تنظر في ما ينجم عن النشر من خلافات أو مسائل تمس الممارسة الأخلاقية للنشر العلمي. ولتحقيق هذا الغرض لا بُدَّ من النظر حولنا والاستفادة من خبرات من سبقونا في تنظيم هذا الشأن من البحث العلمي. وهناك العديد من المؤسسات التي تهتم بأخلاقيات النشر والتأليف، ولعل من أهمها "لجنة أخلاقيات النشر Committee on Publication Ethics (كوب) (COPE)"(1)، وهي لجنة مسجلة كهيئة خيرية في المملكة المتحدة، أُنشئت في عام ١٩٩٧ م، ولها عضوية عالمية بها أكثر من ٥٢٠٠ عضو في أنحاء العالم المختلفة. يشارك في (كوب) محررون لمجلات علمية محكمة وبيوتات نشر عالمية مشهورة مثل ويلي- بلاكويل، سبرنجر، تيلر، وغيرهم من مؤسسات النشر التي شاركت بمجلاتها كأعضاء في (كوب). تنظر (كوب) من خلال لجانها المتخصصة في العديد من المشكلات التي تخص النشر والناشرين، من أهمها: تضارب المصالح، تزوير المعلومات، السرقات الأدبية، التجارب غير الأخلاقية، إشكالات التأليف والمؤلفين، التحكيم، التحرير، ونحو ذلك وتشجع (كوب) أعضاءها على مناقشة مخالفات أخلاق النشر سواء على مستوى الأفراد أو الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية. وتناقش ندوة (كوب) التي تجتمع كُلّ ثلاثة أشهر الحالات التي تعرض عليها بعد إخفاء الشخصيات الاعتبارية، وتنشر المعلومات والقرارات على موقعها الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية.

أما مفهوم الموضوعية وأهميتها في البحث والنشر العلمي والصفات الواجب توافرها في الباحث لتحقيق هذا المفهوم بهدف الحصول على إنتاج علمي يراعي فيه سمات المنهجية العلمية هو ما تطرق إليه الدكتور ميشكان محمد العور من الإمارات في ورقته "الموضوعية في النشر العلمي" ثم عرض معوقات هذه الموضوعية لتندرج منها إلى عرض بعض التطبيقات وأفضل الممارسات في هذا المجال من دولة الإمارات العربية المتحدة وهي الهيئة الوطنية للبحث العلمي والتي هي مبادرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ودورها في دعم المشاريع البحثية الوطنية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات ,ثم عرض تجربة مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي ودورها في ترجمة مفهوم الموضوعية في البحث والنشر العلمي من خلال رسالته وأهدافه وبرامج عمله.

زوايا طريفة

من "ويكيليكس" إلى "عراق ليكس"

د. عبدالرحمن الشامي
abami7@yahoo.com

سواء أكان صاحب موقع "ويكيليكس" -وفق استطلاع لصحيفة الحياة-: "قرصان كمبيوتر محترف"، أو "صحفي إلكتروني من طراز فريد"، أم "عميل متخف للاستخبارات الأمريكية"، أم انه "ناشط سياسي على طريقة جيل الإنترنت"- سواء أكان وحدا من هؤلاء أو غيرهم، فإن أقل النتائج المترتبة على ما يقوم به هذا الموقع من نشر لوثائق أمريكية سرية، هي أن عالم الدبلوماسية الدولية اليوم، ليس هو بالأمس، ولن يكون كذلك غدا!

بالرغم من أن هذه ليست هي المرة الأولى التي يقوم فيها موقع "ويكيليكس" -الذي تأسس عام ٢٠٠٧م- بنشر عدد من الوثائق السرية، وهي عبارة عن برقيات ومذكرات متبادلة بين وزارة الخارجية الأمريكية وسفاراتها في الخارج، فقد سبق وأن نشر عددا من هذه الوثائق، منها ٧٧ ألف وثيقة عن الحرب الأمريكية في أفغانستان، غير أن هذه العملية، لم تنل على المستوى الدولي الاهتمام الذي نالته الوثائق (الأكثر من ٢٥٠ ألف) المنشورة مؤخرا، مما دفع بالحكومة الاسترالية إلى البحث في إمكانية سحب الجنسية الأسترالية من مؤسس الموقع، ودعا وزارة الخارجية الأمريكية إلى إصدار إدانة شديدة اللهجة ضد عملية نشر الوثائق، كما طالب أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي إلى اعتبار هذا الموقع ضمن "المنظمات الإرهابية الأجنبية"، فضلا عن الردود الغاضبة على هذه العملية من مختلف دول العالم، ما بين استنكار وإنكار لها، أو تقليل من شأنها!

كثيرة هي الأسئلة التي تثيرها عملية نشر الوثائق السرية، ولا تجد إجابة مقنعة عليها، ويتبادلها الناس في الشرق والغرب، بفعل ظاهرة المواطن العولمي التي أفضى إليها الإعلام والاتصال في عصر ثورة الاتصال، وانفجار المعلومات، وإن غلب على فكرنا العربي التفسير التآمري لما يتم إلى حد كبير، وهو تفسير، لا يقوم عليه دليل، وليس هناك ما ينفيه. ومن ثم فإن محاولة الذهاب إلى ما وراء هذه القضية، وعواقبها المستقبلية المحتملة، لا يقل أهمية عن البحث عن إجابة لسؤال اللحظة الراهنة وهو: من الـ"ويكيليكس"؟ ومن يقف وراءه؟ وما هدفه؟ والتي لا يستطيع الإجابة عليها غير "جوليان اسانج"، المواطن الاسترالي، ذي الـ٣٩ عاما، المتخصص في برمجة الكمبيوتر، والمؤسس لهذا الموقع، والذي صدرت ضده الأسبوع الماضي مذكرة اعتقال من الشرطة الدولية "الإنتربول" لاتهامه بالاعتداء على شابة سويدية.

استقراء التاريخ منذ ظهور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، وتعاظم سطوتها، يقول: بأن عملية التغيير قضية تقف وراءها هذه الوسائل، أو تساهم بفاعلية في إحداثها، وهذا هو ما تم بدءاً من الحرب العالمية الأولى، ومروراً بانهيار المعسكر الاشتراكي بعد الحرب الباردة التي استمرت حوالي أربعة عقود، وانتهاء بحرب الخليج الثانية. ففي حقبة الثلاثينيات، قامت الإذاعات الموجهة بدور هام في حسم المعركة، حتى لتوصف تلك الحرب بأنها كانت حربا دعائية إلى حد كبير، في حين أسهم التليفزيون بفاعلية في انهيار الكتلة الشرقية، وفي حرب الخليج الثانية فقد كان الإعلام، وخاصة البث التليفزيوني المباشر، أهم أدواتها، أما اليوم فهناك مشهد اتصالي جديد قد بدأ في التشكل منذ حوالي عقدين، يجمع ما بين وسائل الإعلام والاتصال التقليدية والحديثة، تقف جنبا إلى جنب لتهيئة الأرضية لإحداث تغيير، يتجاوز ما تم خلال النصف الثاني من القرن العشرين بكثير، وقد بدأت إرهاصاته منذ سنوات، وما موقع "ويكيليكس" غير واحد من تجليات هذا المشهد الاتصالي.

أعتقد بأن هذه هي إحدى قضايانا المحورية، وما نحتاجه هو العودة إلى المنبع، والتنقيب في الجذور، لا نظل مجرد أصداء للآخرين، وردود أفعال لهم، وكما أنشأوا هم "ويكيليكس"، فلم لا ننشئ نحن "عراقي لكس"؟